

ظاهرة تهيمش الإنسان في زمن العولمة

**Human marginalization in a time of globalization**

ط.د. مولود خلوط\*، مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة سكيكدة، الجزائر.

khaloutmouloud2017@gmail.com

تاريخ التسليم: (2020/03/21)، تاريخ المراجعة: (2020/04/27)، تاريخ القبول: (2020/05/28)

**Abstract :**

**ملخص :**

Our current study aims to investigate the historical relationship between the times of globalization and the types of institutional marginalization taking place in social environments, not to mention the classes of marginalized groups in the spaces of centers or urban margins, and to seek to highlight the Passive impact of globalization and its manifestations and show its hidden and hidden consequences in the lives of the marginalized.

**Keywords :** Globalization ,marginalization , marginalization classes , conflict , human alienation.

تهدف دراستنا الراهنة التقصي عن تاريخية العلاقة الحاصلة بين زمن العولمة وأنواع التهميش المؤسسي الحاصل في البيئات الاجتماعية، ناهيك عن التعرف على أصناف وفئات التهميش في فضاءات المراكز أو الهوامش الحضرية و السعي إلى إبراز وقع وأثر العولمة السلبي وتبيان تجلياته ومخلفاته المعلنة والخفية في حياة المهمشين. **الكلمات المفتاحية:** العولمة، التهميش، فئات الهامشية، الصراع، الإغتراب الإنساني.

## مقدمة:

أضحت التنمية في وقتنا الراهن من ركائز تقدّم الدول و المجتمعات ، هذا التقدّم له علاقة بمفاعلات حصول فعل التمكين بالنسبة للعنصر البشري الذي يبلغ أقصى مداه في جميع المجالات والأصعدة، كما ويفترض أنّ الأفراد في مجتمعاتهم منطقياً هم التروس القاعدية والمنتينة في عمليات التنمية والمحركات الرئيسية لرسم معالمه، لذلك فلا يمكن البتة التحدّث عن مفاعل التنمية دون مراعاة النّظر في مستوى ومتطلبات العيش الكريم للأفراد والجماعات مثل العمل والأمن والغذاء والصّحة والتّعليم واتّخاذهم أساس عناصر التّمية ولهمن الرسائل النبيلة في تطوير مجتمعاتهم عموماً وهذا ما يتنافى بطبيعة الحال مع أجواء تناقضات التّنافس والصّراع و التّهميش التي يجدونها في بيئاتهم الاجتماعية عالمياً ومحلياً و قطرياً.

ولهذا نهدف من خلال دراستنا هذه التطرّق إلى عامل التنمية و طرحها في قالب وصف ظاهرة التّهميش الإنساني انطلاقاً من عمد إسقاط سوسيولوجي لواقع "مشكلات وقضايا التّهميش الإنساني" و هذا انطلاقاً من أثار الهامشية في التعاقب التاريخي حتّى زمن العولمة.

وقد تمّ إعداد هذا الإسقاط وفق مصادر التحليل والمراجع الوثائقية التي كانت لنا فيها حاجة ملحّة لإنجاز هذا المقال، خاصّة لما لها من ارتباطات وثيقة مع ظاهرة "التّهميش والحرمان الاجتماعي". وتأسيساً على ما سلف، يتركز عملنا حول جملة من تساؤلات حاولنا الإجابة عن سياقاتها النظرية والتحليلية ولعلّ من أهمّ تلكم التساؤلات ما يلي: هل ثمة تراكمات تاريخية أسهمت في إفراز فئات الهامشية في مجتمعات المدن ؟ وما هي تجلّيات التّهميش في المجتمعات الإنسانية؟ وما هي أبرز المشكلات والأمراض الاجتماعية التي تواجه المهتمّين في زمن العولمة... ؟. لذلك نقدّم بنائية دراستنا منهجياً وفق الخطّة البحثية التالية:

2. الإطار المفاهيمي للدراسة: حملت الدراسة مفاهيماً محورية ارتبطت بظاهرة التّهميش و الإبعاد و علاقة أثرهما على شرائح الهامشية في المجتمعات الإنسانية وعليه تجلّت مفاهيم دراستنا فيما يلي:

"التّهميش"، التّهميش المؤسّساتي"، " فئات التّهميش"، " العولمة".

2.1 التّهميش: جاء مفهوم "التّهميش" La Marginalisation عند كلّ " روزا ليند فيرجسون " و مارثن موزر و " دافيد روكيرنج" مرادفاً لعدّة مفاهيم ومصطلحات منها: الإهمال، العزل، التّرك، التخلّي، الإغلاق، التفرقة، عدم المساواة، الإقصاء، الإغراب، التضييق، الاستبعاد ، الصراع(فيرجسون وآخرون، 2004، ص366) ناهيك عن تلاقحه في المعنى والاسقاطات الايحائية مع: التقرّيم ، التحقير، التصغير ،النّبذ، التّمييز بين الأفراد والإخراج من المركز وكأن نقول مثلاً : فلانٌ يعيش على هامش المجتمع أي خارج

سياقاته الحياتية، ومنه يوضع مفهوم "التهيمش" في إطار الزاوية التي تحتلها الطبقات الهشة و الدونية من المجتمعات الإنسانية والذين هم يفتقرون لمعالج الحياة الضرورية في شتى مجالات الحياة.

**2.2 التهيمش المؤسّساتي** : يعبر "التهيمش المؤسّساتي" في دراستنا عن مجالات ظاهرة التهيمش في المجتمعات الإنسانية أي عن إطار ومكانة الأفراد والجماعات في النظم المجتمعية العامّة والتي تقوم على تناقضات وتعقيدات قضايا الصّراع والتنافس والحرمان والتّمكين المجتمعي من جهة والوصول إلى الحقوق المؤسّساتية من جهة أخرى.

**3.2 فئات التهيمش**: تتضام لنا الفكرة حول اعتبار "المهمش" هو من وقع عليه حدث "التهيمش" سواء كان الوقع على الأفراد أو الجماعات التي تمّ التخلّي عنهم في المجتمع فهم بذلك الفئات غير المرغوب فيها في المجتمعات، ومن هنا تتعتق لنا فكرة "فئات التهيمش" والتي تفسّر الإطار الذي يقبع فيه فئات الهشاشة أو أفراد المجتمع غير المصنّفين اجتماعيا كما ويصطلح عليها عند العديد من الباحثين بمجتمعات: "فئات المجتمع الدوني" أو "سكان المناطق المتخلفة".

**4.2 العولمة**: وضع الباحثان "قادري علاء الدين" و "فيلالي بومدين" مفهوم العولمة في إطار حتمية الحياة التي تعرفها البشرية في جوانب حياتها المختلفة سواء الإقتصادية في إطار النظم الرأسمالية أو العولمة الثقافية و التي تسعى خلالها ريادة "القيم الغربية" عبر العالم باعتبارها دليلا على التقدّم في زمننا الحالي والتي تهيمن عليه الحضارة الغربية (قادري وفيلالي، 2013، ص ص 362.345).

**3. الإطار النظري للدراسة**: تدفعنا الإعتبارات السابقة إلى إلقاء مزيدا من التصورات حول الشواهد و المتفرقات التاريخية لظاهرة مفهوم التهيمش الإنساني ، ناهيك عن اشتغال و وقتنا البحثية الحديث عن أبرز العلائق المتوخّاة من التهيمش المؤسّساتي في بيئة المجتمعات المتخلفة و أثر ذلك على شرائح التهيمش ، و ضمن هذا المنظور انبثقت رؤيتنا نظريا حول عنصرين هامّين تمثّلا فيما يلي:

✚ التهيمش في زمن العولمة.

✚ التهيمش المؤسّساتي في زمن العولمة.

### 1.3 التهيمش في التاريخ الإنساني:

تعدّ ظاهرة "التهيمش" قديمة قدم التاريخ ومتجذّرة في الحياة الإنسانية وعرفت مراحل عدّة في

الحياة البشرية الاجتماعية ، كما كانت جلّ الحضارات الشرقية والغربية القديمة غير مبالية بالشأن الاجتماعي للشعوب من نواحي حقوق الانسان، وتمّ ذلك من خلال الغطرسة الاستبدادية للملوك والحكم

على أساس التفاوت وسحق الأتباع وتقتيلهم في الحروب والنزاعات، وإنّ أبلغ ذكر ورد في وصف قهر الملوك والطغاة والجبارة للفئات المسحوقة عبر العالم ما جاء في قوله "عزّ و جلّ" على لسان ملكة سبأ في محكم تنزيله: "قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَآةَ أَهْلِهَا أُذَلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ" آية 34 من سورة النحل.

علاوة على ذلك، أنه لم يكن للعدالة والمساواة معان عند الأمم البائدة، إذ كان الفرد حينها عبارة عن بضاعة يهيمش ويباع وتستباح كرامته، فقد كانت عوامل نظمهم الاجتماعية قائمة على الرقو الإستعباد وأن مجتمعات الأحرار والملوك يستند على مجتمعات العبودية وهنا تكمن المفارقة، حيث أخذت أمم اليونان والرومان بفلسفات التوسعات الإستيطانية التي تبيح القتل وانتهاك الحريات وكانت المرأة فيهم مجرد وسيلة للمتعة أو الخدمة أو استمرارية النسل فقط، وهذه الصورة من قم عمليات التهميش التي عرفتها الإنسانية

وفي المقابل أيضا، انحصرت "الحظوة الاجتماعية" على الأفياء وطبعت "الدناءة" و "الحقارة للضعفاء، فهم بذلك "الفئات الهامشية" أو "الطبقات الدونية" في لغة اليوم.

كما شهد "القرن الأول قبل الميلاد" اندلاع ثورات تمردية قام بها الأرقاء المهمشون في كل من إيطاليا و شمال افريقيا تحت لواء " سبارتاكوس" زعيم ثورة العبيد والفئات المسلوقة من حقوق المواطنة في عهده ضد العصابة الحاكمة التي كانت تستخدم سلطاتها لمساندة الأغنياء على المستضعفين في الأرض. وكذلك كان الوضع في بلاد اليونان بعد وفاة " الاسكندر الأكبر" عام 322 قبل الميلاد " أين اختفت فضيلة المواطنة و ليحل محلها "ثالوث الأبيقورية" المتمثل في :

✚ الصراع الطبقي.

✚ الظلم و الاستبداد.

✚ تعاضم الجوع .

وفي سياق الثالوث المظلم السالف، عرفت هذه الحقبة ردود أفعال ثورية تحت مسمى " الثورة الاشتراكية في أسبرط" من أجل تحقيق العدل الإجتماعي الشامل وكان " كليمينس" و " نابيس" من أشهر زعماء ثورة حق المواطنة وعدم التمييز في الوقت الروماني واليوناني الغابر(اسماعيل، د.ت، ص ص 104.81).

أما عرب الجاهلية قبل ظهور الإسلام عام 600 من التقويم الميلادي فكانوا يحيون حياة "العطالة المهنية" مقارنة بالأمم الأخرى واشتغلت بيئاتهم الحيز البدوي والرعوي في سواة الطبيعة، فغالبا ما تكوّنت لديهم مظاهر التباغض والتنافر أوقات "السلم" أو " الحرب"، وبذلك سعى الأفراد والجماعات حينذاك إلى تحقيق نتائج التقسيمات الطبقة الناخرة لبيئاتهم الاجتماعية، فقد تعددت مظاهر التهميش في المجتمع الجاهلي وتمثلت في الفرقة بين رفعة السادة والصناديد وبين وضاعة الموالي وضعف العبيد والسبايا، فقد حدثتلك التجليات في الهامش الجاهلي في واقع "الصعاليك" حين فرّوا من نظم القبائل واتخذوا الأحرار وسفوح الجبال ملاذا لهم وأعلنوا بدورهم الاستقالة الاجتماعية بسبب النكران المجتمعي، كما وقد كانت للهامشية الدينية أيضا في العصر الجاهلي مشهدا تاريخيا جسدي انعزالية أفراد الحنيفية لمعترك حياة الوثنية.

وحين نتأمل العصر الأموي والعصر العباسي كان التهميش متموضعا في قوالب الولاءات العشائرية والقبلية والطائفية، حيث عرفت وقتئذ ثورات عدّة تحت دوافع التهميش القبلي والتهميش اللساني والتهميش الطائفي بين المسلمين: أي بين "العرب" و"العجم" و"البرامكة" و"القرامطة" و"الزيديين" و"العلويين" و"الأحباش" و"الشعوبيين"... الخ، أين تعددت الحروب والنزاعات تحت طائل إقصاء الأنا للآخر.

بالنسبة لزم "عبد الرحمان بن خلدون" 1332-1456 صيغ الطابع السوسيو تاريخي في دراسة التفاعلات الاجتماعية، حيث أكد "بن خلدون" على أنّ الاجتماع الإنساني ضروري ويعتبره الحكماء من طبيعة التمدن البشري (الجزاد، 2007، ص 77) أي لا يبدّ من حصوله تحت نظام منطبق العمران الذي يدفع الأفراد بعضهم ببعض لما فيهم من طباع حيوانية العدوان والظلم والعصبية المميّنة ومنه نرى أنّ التهميش والغاء الآخر في حياة العمران الاجتماعي حاصل منذ القدم وهو من أنواع "العدوان" أو كما قال ذلك "العلامة" عبد الرحمان بن خلدون.

ليس من شكّ في أنّ العالم الغربي كان يشهد "التهميش الإنساني وفق الطائفية الدينية"، حيث عرف التوهج المظلم لأكثر من ثلث سكّان أوروبا بين عامي: 1341-1350، وفيها سادت الهرطقة الكاثوليكية وما ترتب عنها ظهور حركات ثورية استهدفت العودة لمضامين العدالة والتتوير و مناهضة الكنيسة على أيادي النبلاء والفلاحين والفلاسفة والأدباء ووصولاً إلى أفكار العقود الاجتماعية و مبادئ تحقيق المساواة عند كل من "جون جاك روسو" و "جون لوك" و "بسمارك".

ويبدو أنّ تاريخ الجزائر الحديث كانت مظاهر التهميش فيه جليّة في العهد العثماني و جدّ متواترة في حياة الأهالي الجزائريين حيث أكدت الدراسات التاريخية للباحث "هلايلي" تعدّد مناحي التهميش آنذاك في المجتمع الجزائري وتمتت عملياته بإبعاد الأهالي والصفوة وإقصائهم من المساهمة في أمور التمثيل والتّيابة وتقلد المناصب وهذا ما أفصل حصول الثورات وأنواع التمردات الشعبية للأهالي حينذاك (حنيفي، 2006، ص ص 189-204).

كما أوجدت الحالة التي عاشها المجتمع الجزائري أيضا إبان الإستعمار الفرنسي 1830-1962 وجود أنواع عديدة من التهميش و طمس الهويّات من جزاء سياسات الاستعمار يومها كان يطلق على الجزائريين في تلك الحقبة اسم "الآنديجان" وهذا في حدّ ذاته قمة شعارات التّهجين، ممّا اضطر الأفراد والجماعات حينذاك العيش على هامش العصرنة الفرنسية المزعومة، وكان اختيار الأصالة والتفوق حول البساطة والحرفية والمهنية اليدوية، زد إلى ذلك الفرار من النظرة الإزدرائية للكولون في وصفه للجزائريين بالرجعية والعنف والتوحّش وعدم الكفاءة والمرض النفسي، إلى أن أعلن للعالم أجمع نهاية العبودية وطمس الهويّة وأنواع الإلغاء الإنساني يوم أول نوفمبر 1954.

وقد تجسّد حال المهمّشون في العصر الحديث في القرن "التاسع عشر" وبداية "القرن العشرين" في حالات الشعب الفلسطيني وحالات المهاجرين السود والاييرلنديين والهنود الحمر بأمريكا، وحتى يومنا هذا

لا يزال الإقصاء وثقافة إلغاء الآخر متواترة وبشكل رهيب في اضطهاد شعوب بورما وميانمار والإيجور و بعض الأقليات المسلمة عبر العالم.

عند العودة لجذور مصطلح التهميش شهدت فترة "الثمانينات" من القرن الماضي عبر مختلف العالم ظهور ما يعرف بالفقر الجديد ، حيث فرض المفهوم نفسه في العالم تحت مسميات "الإقصاء" أو "الابعد" أو "الحرمان الاجتماعي" وأضحى معنى "المهمش" لا يقتصر فقط على جماعات بعينها، إنما يطلق أيضا على الأقاليم الفقيرة من العالم (عوض، 2012، ص 08).

وفي السياق ذاته، فقد استخدم مصطلح "الاستبعاد الاجتماعي" مقابل مفهوم "التهميش" لأول مرة عام 1974 بفرنسا في عهد رئيس الوزراء "بيير مسمير"، وتم ذلك الطرح من قبل "رينيه لينوار" للتعبير عن حالات الأفراد غير المنسجمين والذين يعانون من عدم الدعم من قبل هيئات التأمين الاجتماعي كالمعاقين جسديا وعقليًا وغير هم من أفراد التهميش (هدى أحمد، محمد سليمان، 2015، ص 65.56). إن الأصل التاريخي للتهميش كمفهوم معاصر يعود إلى "جورج زيمل" في دراسته "للغريب" الذي يستقر في مجتمع ثان ولكنه يهتمش بسبب عدم معرفته لآليات السير الاجتماعي.

كما وقد أحاط "رولان بارك" -1928- بظاهرة التهميش واستخرج مصطلح "المهاجر المهمش" الذي يقع وسط التعارض نتيجة محاولات الاندماج أو الاعتراف أو التمكين وسط بيئة مغايرة أين تفعل فيها مواطن الحيرة والتي هو الاغتراب النفسيين الثقافات و عدم تكيف في الحياة الحضرية الجديدة.

جاء في دراسة التركيبية الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية وظاهرة التمايز بين السود والبيض في مجلة "دو أمريكيان سوسيو لوجيكال" عام 1971 للباحث "روبرت جيبو" ، عندما درس مجتمع "السود الأمريكي" ووجد أن التماثل أو الاندماج في المجتمع يقل كلما كانت المنطقة بعيدة عن المدن أي في الأطراف وكلما كانت درجة الاندماج والتحضر أقل، أي أن المناطق المعزولة عن غيرها تشجع على إحداث التمايز وعدم التمكين المؤسساتي.

وتطور مصطلح "التهميش" أو "الابعد الاجتماعي" عبر جلّ العالم في تسعينيات القرن الماضي وذاع شيعه في أوساط السياسيين والباحثين والحقوقيين والنشطاء الاجتماعيين ، ففي بريطانيا مثل استحدث "توني بلير" عام 1997 "وحدة الاستبعاد الاجتماعي" التي وظفت لإحصاء مناطق الظل التي تعاني من الإقصاء والإحباط والتخبط في المشاكل السوسيونفسية.

وفي أفريقيا انتشرت الحروب باسم التفاوتات الإنسانية التي أرخت للكراهية وإلغاء الآخر في نيجيريا وانغولا والزاير سابقا وارييتيريا وإثيوبيا وحتى الجزائر في العشرية السوداء.

كما بلغ التهميش والإقصاء في جنوب أفريقيا أبان حكم "الأبارثيت" على أساس اللون البشري بين السود والبيض لفترات طويلة، والغريب في الأمر في وقتنا القريب انقلاب الموازين عندهم ، حيث أضحى التهميش واقعا حيا ليس بسبب بؤس الأفارقة وإنما بسبب رؤية الشحاذين البيض يستعطفون المارة مثلهم مثل البؤساء من ذوي البشرة السمراء (المليفي، 2011، ص ص 57.36).

وأخيرا ، تعددت تجليات التهميش الإنساني عبر العالم في تاريخ البشرية ويعبر هذا عن مدى وجود استخدام الغطرسة والعنف بأنواعه المادية والرمزية على المستضعفين وفرض عليهم سبط القهر والتعالى ويطرق التَحْيِزَ الاجتماعى والإستبعاد، ومنه فإنَّ الحبيثات التاريخية قد سجّلت و لا تزال ليومنا هذا تبين عن مدى درجات ظاهرة الرفض الإنساني الممارس ضد الأفراد والجماعات في حياة الشعوب والمجتمعات قاطبة.

**2.3 التهميش المؤسّساتى في زمن العولمة:** تتضارب الآراء وتشتد في الآونة الأخيرة نقاشات جدلية كبيرة حول مظاهر العولمة وتجلياتها في مجالات الحياة عبر كل العالم، إذ وجدت الشعوب في خضمها واقعا لا مناص من التلصص منه و بات العالم متعلّق بسلسلة من التحولات العلمية والتكنولوجية والاهتمامات الدولية المرتبطة حول الإفتتاح والتلاقح مع العالم الخارجى.

عموما تهدف العولمة في حبيثاتها بحسب " مصطفى العبد الله الكفرى " إلى قولبة العالم بأسره نحو النموذج الغربى علميا واستراتيجيا وثقافيا وإلى تحقيق التبعية والتهميش للدول المتخلفة من جهة أخرى (الكفرى،2010، ص ص83.69) ، كما وتعرف العولمة ذلك التداخل الصارخ لأمر الاقتصاد والإجتماع والسياسة والثقافة دون أى اعتداد بذكر الحدود الجبوسياسية والسوسيوثقافية والإقتصادية للمجتمعات، وهذا ما يعطى للبعد الإمبريالى تطويق العالم وسيطرة كبرى الشركات عليه أو كما قال ذلك"محمد عابد الجابرى": بأنها الإمبريالية الجديدة التى تستهدف استنزاف الثروات وإلغاء ثقافات الدول التابعة تحت غطاء التفّتح على الآخر والتعايش الإنساني المشترك (العمرأوى،2015، صص98.88). وقد لاحظنا من خلال تأملاتنا النظرية أنّ هناك ثلاثة أقطاب تتمايز فيما بينها لتحديد ماهية العولمة وهى كما يلي:

- **القطب الأول مساند للعولمة:** ويرى أصحاب هذا الإتجاه أنّ بروز العولمة في وقتنا الزّاهن شىء إيجابى من حيث انتشار التكنولوجيا والتدقق الإعلامى لوسائل الاتصالات الجماهيرية والتفاعلية القائمة على إتاحة الفرص واختيار البدائل و الحلول الحياتية الممكنة في جميع أطوار وأنماط مؤسّسات المجتمعات الإنسانية أى جعل العالم "قرية واحدة"
- **القطب الثانى معارض لماهيتها:** وهذا بحسب "ضياء مجيد الموسوى": العولمة ماهى إلا بطانة مقنّعة تخفى وراء غطائها الربحى والترويجى والاحتكارى الشّىء الكثير من السلبيات والمساوى وماهيتها لإآ تكريس لواقع الشركات المتعدّدة الجنسيات و التى تعمل على استغلال الشعوب ونهب ثرواتهم وطمس هوياتهم المحلّية والقومية تحت ذريعة تحقيق الحرية و إرساء سبل زرع الديمقراطية (الموسوى،2009، ص ص 202.200)

■ **القطب الثالث الذى يراها على أساس ازدواجية الماهية:** ويؤسّس هذا القطب لتوفيقية العولمة من حيث مضامين إيجابياتها أو سلبياتها أو أهدافها أو أبعادها أو تجلياتها ، إذ يرونها إيجابية إذا أحسن التعامل مع واقعها دون التماهى والدّوبان الطوعى أو الكلى فيها ، وهى سلبية في واقع

السيطرة والهيمنة على المجتمعات التابعة وإلغاء خصوصياتها التي تقع وراء حقيقة المحاولة لتعميم النموذج الغربي غير القيمي ومن ثمة السعي إلى تحقيق أهداف و أبعاد العولمة الدفينة. كما وقد أفرز العصر الراهن مضامينا كثيرة للتقدم العلمي والتكنولوجي والتي ساهمت وبقسط كبير في تغيير "النظام العالمي" ، خاصة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي وانهار " الشيوعية " والذي أعطى الزيادة العالمية و القطبية في تسيير العالم تحت جناح دولة "أمريكا" و بالتالي أطلقت الشرارة الأولى لعصر "العولمة" ودعوة العالم إلى نمط البشرية الجديد بدل "الدولة" أو "المحلية" أو "القومية"، بل زاد الأمر تعقيدا حين تعلقت العولمة بقولبة الإنسانية في الوعاء الأمريكي أو ما سماه فرانسيس فوكو ياما "نهاية التاريخ أو نهاية الجغرافيا (قيرة، 2010، ص ص23.12)، فنهاية التاريخ يرتبط بثقافة الغرب وتتبع النظم الاستهلاكية والتي تقدمت واقعا وزمنيا عبر ثورات مخطّط لها. سلفا ،وهذه الثورات حدّدها "علي حبشي" بحسب التأثير والسيطرة في حياة البشر وتمثّلت في الأنماط التالية:

"الثورة الديمقراطية" وأبعاد الحريات وحقوق الإنسان، "الثورات التكنولوجية الثالثة" أو ما بعد الثالثة ، "ثورة التكتلات الإقتصادية"، "ثورة اقتصاد السوق" ولنضيف أيضا "الثورة المعلوماتية" اليوم أو "ثورة الجيل الخامس".، وقد نتج عن جميع هذه الثورات عدّة تداخلات عميقة في حياة وشؤون الدول والتي بدورها أصابت أنواعا من الردود والآثار على جميع الأصعدة والمجالات ، خاصة لدى شعوب مجتمع العالم المتخلف أو ما يسمى بالدول التابعة أو دول الأطراف ، ومن هنا أضحت العولمة بشكل أو بآخر ترتبط بواقع المهتمّشين في زمننا الزاهن و الذي يسوء وضعهم يوما بعد يوم.

و بمراعاة ما قدّمناه سلفا، حري بنا الكشف عن أهمّ مظاهر "التهيميش المؤسّساتي" في زمن العولمة و التي فصلت في حيثياتها تباعا كما يلي:

**أولا- العولمة وتأثيرها على الواقع السياسي :** إنّ تطوّر الشعوب والمجتمعات كما هو متعارف عليه مرهون بالسياسات الرائدة والحكم العقلاني الذي يستند على ركائز العدالة الإجتماعية ومبادئ المساواة وتكريس التماسك الإجتماعي وتحقيق الرفاهية بين الأفراد والجماعات، عكس ذلك تسلم العولمة في محتوياتها الخفية واقع إفراغ الوطن الواحد من كلّ المحتويات السابقة وتعمل على فرض عوالم بديلة مثل: "لا وطن" ، "لا أمة" ، "لا دولة" ، أي إحداه فوارق التشتيت بأساليب عديدة ويأتي كلّ ذلك بواسطة استغلال دول المراكز الغنيّة لدول الأطراف المعدّمة عبر الموازين الجيوسياسية والإقتصادية والثقافية غير المتكافئة.

وفي هذا الصّدّد أيضا، عبّر " سمير أمين" على أنّ وزن الدول العربية في لائحة النظام العالمي الراهن يساوي \* الصفر \* ونوّه عنه بقوله: "مهمشو اليوم هم مهمشو الغد"و من هنا فالوضع يزداد قتامة في المجتمعات العربية أو كما قال ذلك الباحث "إسماعيل قيرة": "نحن اليوم نحيا في زمن "الويلات" و "الحروب" و "النّاطح" من أجل السلط والنفوذ" (قيرة،2010، ص ص23.12)، ناهيك عن تمكّن واقع أشباه السياسة والنخب العرجاء التي يستهويها فعل النهب والتسلّط والتي ترى في نواتها الكفاءة و العقلنة



والرشاد ولكن في حقيقة الأمر تسير عكس ذلك في طريق الخنوع والتبعية والإنقياد للسياسات الخارجية والتي دائماً ما تأتمر ببنود صمنية العولمة، والتي فرضت حتميتها وهيمنتها على الدول المتخلفة بسبب ضعفها سياسياً واقتصادياً من جهة أو بسبب عوامل أيديولوجيات أنظمتها الشمولية في العديد من أقطار دول الأطراف، بالإضافة إلى فعل مشروع العولمة القائم على قواعد لعب دولية جديدة ظاهرياً تقوم على تماسك العالم الغربي بجل مؤسساته من زاوية و تلاشي دول الهوامش من زاوية أخرى.

هذا الوصف السالف، دعمه الباحث "تومالس فريد مان" حين أفضى إلى أن: "... تأثير العولمة على سياسات الدول واقع ميداني في المجتمعات المتخلفة، وأن من يعتقد غير ذلك فهذا الأمر فيه من السطحية والغباء الشيء الكثير.

ومن هنا حري لنا التحدث عن أهداف العولمة التي ما فتئت أن تجمع العالم وفق قالب واحد فقط بل تعدت ذلك وجعلت حياة الكثيرين منهم على أسوأ حالواً ودافعها عند "توم تشومسكي" من مصالح اللاعبين الكبار حول العالم (تشومسكي، 2007، ص ص 331.323) وزيادة عن ذلك تعمل الأنظمة الشمولية بكل ما لديه من عزم وقوة على الموالاة والتبعية والتخلف عن الركب الحضاري والإنساني بسبب عدة إفرازات مرضية حددها الباحث "إسماعيل فيرة" في النقاط التالية:

✚ وضع البرامج التنموية تحت مزار الليبرالية الجديدة وصنمية الرأسمالية كنموذج رائد للعالم.

✚ الرضا بواقع التبعية والتخلف عن الركب الحضاري وصعود الإنتهازين وإقصاء النخب.

وتعدّ النقطة الأخيرة جدّ شائكة في مسار السياسات المتخلفة، وهذا ما ندعوه بتهيميش النخب الملتزمة بطريقة القهر السياسي الذي يعبر عن ثقافة الإقصاء في المجتمعات، وبخاصة أعماد الدول منذ القدم يستند ويرتكز على جهود وسواعد كل المتفاعلين ضمن المجتمع الواحد وتأتي العدالة في المصاف الأول في إقامة "السياسات الراشدة" وهذا أمر بالكاد نجده في مجتمعاتنا.

ثانياً- تأثير العولمة اقتصادياً على الدول المتخلفة: إن أثر العولمة على الدول المتخلفة هو أمر به

من السلبية الشيء الكثير، وقد تحدثت عن تأثيرات العولمة في الوطن العربي على سبيل الحصر "مصطفى العبد الله الكفري" ورأى فيها من التهديدات المتعلقة بالتأزم في حياة الهامشيين في الحيز العربي ومن الكادحين عبر العالم عموماً بفعل تكريس عمليات الضغط القهري للكبرى للشركات العالمية و فرض

سياسات التبعية على الدول الضعيفة (الكفري، ص ص 82.80) ومن هنا انقسم العالم إلى فئتين

متمايزين: الفئة الأولى وهي فئة المسحوقين المستغلين الذين لا يجدون ما يفتاتون به والفئة الثانية هم

المستبدون الذين لا يدرون أين يضعون الأموال التي تدفقت عليهم، وهذا الأمر حاصل أمره في

الأوليغارشية، حتى في الجزائر نجدتها تتجلى في تلاحق أشباه السياسيين وأصحاب المال الفاسد، ناهيك عن اعتبار ترسانة كبرى الشركات السادة المحتكرون للعالم اليوم بفعل تحكّمهم في الربحية والاحتكار

والنفعية المادية ومن هنا فإنّ سلبيات هذه الشركات وأثرها على حياة الأفراد في المجتمعات المتخلفة

اليوم تتضمّن خلال المثالب التالية:

- ✓ **السلبية الأولى** المتمثلة في الارتفاع على مستوى فاتورات الأغذية المستوردة عن طريق تحرير التجارة و استعمال السوق العالمية كأداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية وبرامجها الخاصة بالحماية الإجتماعية.
- ✓ **السلبية الثانية** والمتعلقة بسيطرة نظم الاتحاديات العالمية في المال والأسواق الدولية كأنواع السيطرة على المستوى المالي واللوجستيكي والعسكري ، وبالتالي مآل الدول الضعيفة هو التقهقر في مجال الاقتصادات المحلية.
- ✓ **السلبية الثالثة** يعبر عنها الباحث " **خبابة عبد الله**" من خلال مخلفات تأثير العولمة الاقتصادية على دول الأطراف حين أفضى أنه مع انتشار العولمة تتهار الخدمات الرخيصة للفقراء فالمؤسسات المالية العالمية تنتشر دائما تقديم القروض والمساعدات وتخفيض دعم الخدمات المجانية ونسبة الخدمات الاجتماعية إلى جانب تحرير الاقتصاد مما يشل ضغوطات إضافية على الفئات الأشد فقرا وبالتالي تتوهج حالات الإغتراب وتزايد وضعيات الحرمان (خبابة، 2009، ص 198).
- ✓ **السلبية الرابعة** من الآثار الاقتصادية التي صاحبت العولمة و قد تحثيها الباحث "اسماعيل قيرة" وذكر علاقة ارتكاز النشاط الإقتصادي العالمي ووضعية الهامشية في دول الأطراف حين تتحكم مجموعات قليلة العدد في اقتصاد الدول والتي لا شك فيها تقوم على الإستغلال والنهب وتعميق التبعية والهامشية والتبادل غير المتكافئ وارتفاع النظم الرأسمالية المحتكرة وما ينجر عنها من مخلفات سلبية على المهتمشين وفئات أدنى التصنيف المجتمعي (قيرة، 2007، ص 28.13). وبالتالي تفرز العولمة الاقتصادية عدّة مطبات بالغة الأثر على المهتمشين ومن بين ذلك نجد:
- ✚ السيطرة العالمية لدول المراكز على حساب دول الأطراف.
  - ✚ فقدان السلع من الأسواق وارتفاع أسعار مواد الاستهلاك الضروري.
  - ✚ حدوث التفاوتات الكبيرة على مستوى الدخل والثروة في المجتمع الواحد.
  - ✚ بروزفئات التهميش على سطح المجتمع "الطبقات الاجتماعية الدنيا" أو "الطبقة الدونية" أو "المهمشون" أو "الحتالة الاجتماعية" وهذا ما يتسبب في الخلل على المستويين السوسيو اقتصادي الذي تتضرر منه جميع المؤسسات المجتمعية ككل.
- وفي نفس الشاكلة، رسم كل من الباحثين الألمانين "هانس بيتر مارتين" و "هارالدشومان" أثارا للعولمة الاقتصادية عبر العالم في قولهما: "أنّ ضريبة العولمة تكون جدّ قتامة من ذي قبل ومفاد ذلك بروز هنات مجتمعية، أولى تلك **الهناات** هو تحوّل فئة عظيمة من العالم إلى بالوعات البؤس والعجز و ازدياد الهوة بين الشمال والجنوبين حيث القذارة والفقر وسوء التنمية و**ثاني الهناات** هو دخول الدول النامية في اضطرابات المديونية وانعدام الثروة (الهيثي، ص 39).

ثالثاً- تأثير العولمة ثقافياً على الدول المتخلفة : كما ويشهد عالمنا اليوم تزايد معدلات التّشابه بين البشر جميعاً وسعي العولمة ثقافياً فرض هيمنتها عن طريق التّدقّقات غير المتناهية للتكنولوجيا وعوالم السبرنية ووسائل الإتصالات الجماهيرية، فهي بذلك استطاعت وبكلّ مرونة اختراق الحقول الدولية أيّما اختراق ، وأحسن مثال على ذلك: ما يحدث في مجتمعات العالم الثالث عموماً والمجتمعات العربية على الخصوص من تغيّرات على مستوى منظوماتها القيمية.

وقد تراجعت عملياً في واقعنا العديد من القيم المتجذّرة في ثقافتنا الشرقية وهذا بفعل الانتشار الثقافي المتسارع في ظلّ الاحتكاكات الثقافية المتماهية مع بعضها البعض أو بفعل عوامل ارتباط العلاقات السلوكية للأفراد مع العديد من الجنسيات عبر أساليب التأثير الثقافي الخفيّ أو المعلن عنه وبالتالي تظهر النتائج في ذوبان الحواجز الفكرية والدينية واللغوية والثقافية و القومية مع بعضها البعض ، و هذا ما يقودنا الى نتائج المجتمعات المتداخلة أو المجتمعات الهجينة (ليكيرك، 2004، ص ص 468.450). رابعاً- تأثير العولمة اجتماعياً على الدول المتخلفة: إنّ آثار العولمة الاجتماعية على أفراد الهامشية بالغ النزوة في المجتمعات المتخلفة وخاصةً نحو علاقتها بطمس الهويّات وتراجع عناصر الانتماء بفعل ذبوع ثقافة المال والاستهلاك غير المرغوب فيه في المجتمعات المتخلفة، زد إلى ذلك تعمل العولمة على وضع شعوب العالم في قوالب فكرية واحدة وتهيمش كلّ ما هو محليّ أو خصوصي، حيث تكمن الخطورة في إبعاد النّاس عن واقعهم الاجتماعي وجعلهم في هوس دائم نحو مضامين الرغبات والهواجس والمذات ومن هنا تتعدّد حياة المهتمّشين بسبب عدم تمكينهم مؤسساتياً وخاصةً وأنّ واقعهم يزداد سواداً وشؤماً واعتزلاً بسبب تغوّل شعارات التّفسّخ والتّهجين النفسي والمعنوي وفقدان المعايير السوسيو نفسية للأفراد والجماعات في زمن العولمة.

ومن خلال ما أوردها، خلص الباحث "أبو عيانة" إلى توصيف عدّة آثار تمخّضت عن العولمة الاجتماعية (أبو عيانة، 2006، ص ص 196.167) يمكن تلخيصها تباعاً كما يلي:

✓ **فالأثر الأول:** مبني على الزيادة في الحالات الشهوانية الاستهلاكية وما ينجم على إثرها في المجتمع من مطالب إجتماعية كالإنحلال الخلقي وتفشّي مظاهر الإحباط والإيمان وزيادة معدلات الإنتحار.

✓ **الأثر الثاني:** متمثّل في ضرب التماسك والنسج الاجتماعي وجعل حياة الأفراد تميل إلى المادية والانفرادية ومن ثمة تتفشّي فينا مظاهر الإنعزال و التّهيمش والحقرة ونبد الآخرين.

✓ **الأثر الثالث:** متمحور حول بروز ثقافات الوصلية والنفاق الاجتماعي و الصيد في المياه العكرة.

✓ **الأثر الرابع:** والمتعلّق بواقع العولمة على الدول المتخلفة حيث يبلغ "التأثير النفسي الهدّام" في مستوى حياة الأفراد والجماعات الشيء الكبير وخاصةً وأنّ تأثيراتها الزائفة تستهدف الطبيعة الإنسانية بمظاهر الخلاعة والشذوذ و التحوّل الجنسي و انحراف الطبيعة الإنسانية نحو

التطرف والانتحار واغتصاب الأطفال و زنا المحارم و قتل الأبرياء و التناحر حول الماديات بجميع أصنافها و مساوئها ، إضافة إلى ذلك فقد أحصينا **مثالب جمّة** للعلومة يمكننا طرحها في النقاط التالية:

✚ أنها تسبّب في تزايد الصراعات القيمة خاصة في المجتمعات المتخلفة بسبب الافتقار لعناصر التمكين المؤسساتي.

✚ أنها تزيد في بؤر الصراعات الطبقيّة بين جماعات الهامشية و جماعات الحظوة والتمكين الاجتماعي.

✚ و على اثر نتيجة القرائن السالفة ، تتراكم الهنات بوجه عام ومظاهر التّهيمش على الخصوص في مجتمعات المتخلفة والذي يمكن تفسير حلقاتها المفقودة كسلسلة للتغيّرات في زمن العولمة التي يحيا على إثرها فئات التّهيمش قهرا وجبرا وفق الواقع المزري المرتبط بوضعيات الإبعاد

الاجتماعي من هرم البناء العام، أي العيش في أحوال الانعزالية والاعتراّب النفسي وضيق العيش المسبّب للأمراض النفسية والفيسيولوجية.

ومن التأثيرات الاجتماعية في زمن العولمة أيضا عدّد الباحث " إسماعيل قيرة" جملة من الآثار الجانبية التي تؤزم الأوضاع بالنسبة للفئات المحرومة والتي تلاقت أفكاره مع العديد من الباحثين في قضايا التّهيمش ومن تلك المخلفات نجد: تصاعد معدّلات البطالة وانهيار الطبقة الوسطى وارتفاع موجات العنف والجريمة وغلاء العيش وشيوع الفردانية وذبوع مصادر المال القدر ( قيرة، 2009، ص 29.16)، زد إلى ذلك وجود ثقافة التمييز والعنصرية وتنامي الولايات الاجتماعية والأمراض النفسية.

**خاتمة:**

وفي الختام، أضحي النموذج "الغربي المتعولم" واقعا مرآ في معاشنا خاصة لما يحاكي الخصوصيات المحليّة، إذ لا يجب التّعافى عن مظاهر التغريب وإيقاف التّوايا الخفيّة للعلومة التي تحبك خيوطها لضرب مجتمعاتنا، إذ لم يبق أمام الدول اليوم التي تريد الحفاظ على كيانها سوى العمل على التقليل من حدّتها وخطرها قدر المستطاع ودم التجردّ القيمي من جذورها الأصيلة والتّماهي ضمن ثقافة الغالب، ومن هنا فقد حملت دراستنا جملة من التوصيات يمكن لنا جمعها في التوصيات التالية:

✓ **التوصية الأولى:** تتعلّق بترشيد السياسات الحاكمة نحو التموّج حول مقوّمات التماسك بثوابت

أمتنا وزرع اللحمة الوطنية وتنميتها عبر جُلّ مؤسّسات الدولة اجتماعيا وسياسيا وتنظيميا وبهدف تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية.

✓ **التوصية الثانية:** تتمحور حول العمل على القضاء عن كل أنواع التمييز والتّهيمش والفرقة والهدم في المجتمع الواحد وهذا حفاظا على سبل الأمن والأمان لأفراد وجماعات مجتمعنا ككل.

✓ **التوصية الثالثة:** تتعلّق حول التشبّث قدر المستطاع بأمل التطلّع قدما نحو التنمية الشاملة

والمستدامة وإحداث الطفرة الحضارية.

✓ **التوصية الرابعة:** فتحث على الابتعاد على مضامين المنفعية وثقافة الاستهلاك البليدو ثقافة المركزية السلبية.

✓ **التوصية الخامسة:** لا بدّ العمل على الإهتمام بالهوامش الحضرية والمناطق المعزولة في المجتمع و نشر ثقافات التضامن وتوفير الحظوة الاجتماعية لجلّ أفراد المجتمع.

✓ **التوصية السادسة:** الاهتمام بالقدر الوافر بالكفاءات والطاقات والكوادر الفنيّة والعلمية وفسح مجال الإبداع والتمكين والحظوة النفسية والمعنوية للإطارات الأكاديمية الفدّة والمتخصّصة علميا لريادة المشاريع التنموية محليا ووطنيا ودون أي إقصاء أو تهيميش...؟!.

**قائمة المراجع:**

**أولا - المراجع باللغة العربية:**

- أبو عيانة، فتحي.(2006)، مشكلات سكانية معاصرة ، ط 01 ، دار المعرفة ، الأزريطة ، مصر .
- أحمد أحمد الذيب هدى، محمد سليمان، محمود عبد العليم.(2015)، مخاطر الاستبعاد الاجتماعي على الدولة والمجتمع- تحليل سوسيولوجي- ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع13، جامعة الشهيد حمّة لخضر، بسكرة، الجزائر .
- اسماعيل ، محمود.(د.ت)، المهتمشون في التاريخ الأوروبي، مكتبة أبو العيس، مصر .
- تشومسكي، نعوم.(2007)، النظام العالمي القديم والجديد، تر: عاطف معتمد عبد الحميد وآخرون ، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر .
- الجزاد، يخلف.(2007)، معجم الفلاسفة المختصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ببيروت، لبنان .
- علاء الدين، قادري وبومدين ، فيلالي.(2013)، تقييم بعض اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وأثارها على دول النامية ، مجلة الباحث الاقتصادي، ع01 ، جامعة سكيكدة ، الجزائر .
- العمراوي ، زكية.(2015)، الترجمة والعولمة وأزمة الهوية الثقافية، الملتقى الوطني حول الترجمة والتنمية الثقافية في الجزائر ، كلية الآداب واللغات، جامعة سكيكدة، بالتنسيق مع وزارة الثقافة، الجزائر .
- عوض، محسن.(2012)، قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية- نحو مقاربات لمكافحة التهميش في الوطن العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، مصر .
- فارس الهيثي، صبري(2008)، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
- قيرة ، اسماعيل.(2007) ،المكيا فيلية والفساد الاجتماعي، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، ع01 ، جامعة سكيكدة ، الجزائر .

- قيّرة، اسماعيل. (2009)، تدويل الاقتصاد غير الرسمي وصعود الحثالة ، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية ، ع 04 ، جامعة سكيكدة ، الجزائر .
- قيّرة ، اسماعيل.(2010)،الجزائر والنظام العالمي الجديد، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية،ع 06 ، جامعة سكيكدة، الجزائر .
- الكفري، مصطفى العبد الله.(2010)،عولمة الاقتصادات،مجلة البحوث والدراسات الإنسانية،ع 05 ، جامعة سكيكدة ، الجزائر .
- ليكلرك ،جبرار.(2004)،العولمة الثقافية - الحضارات على المحك -، تر : جورج كثرّة، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان .
- مجيد الموسوي ،ضياء.(2004)،الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر .
- المليفى، ابراهيم.(2011)، برينوريا بيضاء ذكرى لأيام سوداء، مجلة العربي، ع 231، الكويت .
- هلايلي، حنيفي.(2006)، الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل عن سياسة التّهميش،مجلة جامعة الأمير عبد القادر، مج 21، ع 01، قسنطينة، الجزائر .
- ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

- Rossalind , Fergusson , Martin , Mauser , David , Reckering ( 2004 ) , The Penguinthreesaurus, Penguin Books , London, England.